مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي القطاعي والأداء المالي خلال الفترة 2011 - 2018 (دراسة تطبيقية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي)
اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، سارة الخير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5777
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

A Study Of The Relationship Between Sectoral Bank Credit And Financial Performance During The Period 2011-2018 (Applied Study on Bemo Saudi Fransi Bank)

Dr. Abdul Hadi Al-Rifai [*]
Sarah Al Khair [**]

(Received 28/ / 11 / 2021. Accepted 18 / 8 / 2022)

□ ABSTRACT □

The aim of the research is to identify the banking facilities in Bemo Bank and what is the strategy to diversify its methods according to the economic sector, and to discover the relationship between banking facilities according to the economic sector and the financial performance of Bemo Saudi Fransi Bank.

The research relied on following the descriptive analytical approach to show that banks follow the strategy of diversifying banking facilities and their relationship to financial performance, and was represented by an applied study on Bemo Saudi Fransi Bank, being one of the leading banks in Syria and the stability of its time series.

Among the most important results, there is a significant relationship between credit by sector and the financial performance indicators of Bemo Saudi Fransi bank, which is expressed in a legal compound pair, which is very strong 0.999. The agriculture and services sector, coupled with a decrease in the capital adequacy ratio and an increase in the default rate, the return on assets, and the ratio of facilities to deposits

One of the most important recommendations is to work on restoring the activity of grants to the economic sectors, especially the industrial ones, and to work to raise their contribution better than before, due to the urgent need to raise the production and industrial capacity and expand the volume of community services, due to what the country faced during the war.

Key words: bank credit by sector, financial performance of banks, conceal correlation

[*] **Professor - Department of Statistics and Programming - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia – Syria. Abdul-hadial-rifai@tishreen.edu.sy**
[**] **Postgraduate Student - Department Of Statistics And Programming - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia – Syria. saraalkhayer@hotmail.com**

دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي القطاعي والاداء المالي خلال الفترة 2011-2018

(دراسة تطبيقية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي)

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*

سارة الخير**

(تاريخ الإيداع 28 / 11 / 2021. قُبِل للنشر في 18 / 8 / 2022)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى التعرف على التسهيلات المصرفية في مصرف بيمو وما هي استراتيجية تنويع أساليبها وفقاً للقطاع الاقتصادي، واكتشاف العلاقة بين التسهيلات المصرفية وفقا القطاع الاقتصادي والأداء المالي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى اتباع المصارف لاستراتيجية تنويع التسهيلات المصرفية وعلاقتها بالأداء المالي، وتمثلت بدراسة تطبيقية على أحد المصارف الرائدة في سورية واستقرار سلاسله الزمنية وهو مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

ومن أهم النتائج يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان حسب القطاع ومؤشرات الأداء المالي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي، والمعبر عنها بزوج مركب قانوني، وهي قوية جدا 0.999، وتبين العلاقة في النموذج بأن هناك تراجعا في كل من الائتمان لقطاع الصناعة والتجارة، بينما ازداد كل من قطاع الزراعة والخدمات، وذلك مترافقا مع انخفاض نسبة كفاية رأس المال وارتفاع كل من نسبة التعثر، نسبة العائد للأصول، نسبة التسهيلات إلى الودائع.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي حسب القطاع، الأداء المالي للمصارف، الارتباط القانوني.

*أستاذ – قسم الاحصاء و البرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية. Abdul-hadial-rifai@tishreen.edu.sy

**طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاحصاء و البرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية. saraalkhayer@hotmail.com

مقدمة:

يعد التمويل المصرفي أحد العناصر الرئيسية في التكوين الرأسمالي للدول النامية، فالمؤسسات المالية وعلى رأسها المصارف تشكل أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ أن للقطاع المصرفي دورا كبيرا لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، الأمر الذي يعكس دور المصارف في عملية النمو الاقتصادي. ومما لا شك فيه فإن تقديم التمويل لقطاعات اقتصادية وعدم تركيزه في قطاع محدد أو أنواع محددة من العملاء سوف ينعكس إيجاباً على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأداء للمصارف، وبما أن عمل المصارف يعتمد على تقديم الأموال إلى المشاريع والمنشآت الإنتاجية أو الخدمية التي تحتاج إلى تمويل إضافي خارجي، وذلك حسب سياسة التنويع القطاعي أو التركز المتبعة في المصرف المانح، بحيث تكون قادرة على تحقيق قيمة مضافة تعمل على رفع مستوى أداء المصرف، فلذلك هدف هذا البحث لدراسة علاقة الائتمان المصرفي حسب القطاع في أداء المصارف.

- **الدراسات السابقة:**

1-(احمد، ضاهر،2017) بعنوان : دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، جامعة تشرين.

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم جمع البيانات لعينة مكونة من 11 مصرفا خاص تقليدي، خلال الفترة 2006-2011 وقد جمعت البيانات من القوائم المالية للمصارف الخاصة المدروسة بالإضافة إلى نشرات مصرف سورية المركزي وإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء وهيئة الاستثمار السورية.

تم استخدام كلا من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج، حيث تتكون دالة الائتمان المصرفي من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير مستقل، أما دالة الإنتاج فتتكون من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير تابع والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير مستقل.

لغرض تحليل البيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج بانل وهو نموذج الانحدار التجميعي لكل من دالة الائتمان ودالة الإنتاج.

أظهرت النتائج أن العلاقة تبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، حيث أن كل منهما يؤثر بالأخر، أي هناك أثر إيجابي الائتمان المصرفي الخاص في أداء القطاع الصناعي ممثلا بالناتج المحلي الصناعي، وهناك أثر إيجابي للناتج المحلي الصناعي في الائتمان المصرفي الخاص.

2- Maubi Mokaya .(2014) .***Corporate Loan Portfolio Diversification And Credit Risk Management Among Commercial Banks In Kenya*** .Kenia: School Of Business Of Kenyatta University, master degree.

(تنويع محفظة قروض الشركات وإدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التجارية في كينيا)

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التنويع القطاعي وإدارة مخاطر الائتمان ، ودراسة العلاقة بين حجم الشركة المقترضة وإدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

بلغ حجم العينة 86 فرد وتم توزيع استبيان يهدف لقياس العلاقات السابق ذكرها.

ومن اهم اهداف الدارسة أنه لا يوجد ارتباط بين التنويع القطاعي وإدارة مخاطر الائتمان ، و هناك علاقة ضعيفة بين حجم الشركة المقترضة وإدارة مخاطر الائتمان في المصارف.

3- Apriani Atahau .(2014) .***Loan Portfolio Structures, Risk and Performance of Different Bank Ownership Types: An Indonesian Case .Indonesian***: Degree of Doctor of Philosophy of Curtin University.

(هياكل محفظة القروض والمخاطر والأداء لأنواع ملكية البنوك المختلفة: حالة إندونيسية)

هدفت هذه الدراسة الى دراسة مكونات محافظ القروض وتحليل المخاطر لأنواع مختلفة من المصارف في إندونيسيا خلال الفترة 2003–2011 من أجل: تحديد التغييرات والاختلافات في تركيبة محفظة القروض وتركيزات مختلف أنواع المصارف التجارية الإندونيسية والتغيرات والاختلافات في مخاطر وعوائد محفظة القروض الخاصة بها ، وتحديد تأثيرات كل من نوع ملكية المصرف، تركيز محفظة القروض، والمخاطر على عوائد محافظ القروض خلال الفترة 2003–2011.

تتضمن منهجية البحث تحليلًا لبيانات 109 مصرف تجاري إندونيسي (ما مجموعه 981 مشاهدة). وتم تطبيق الإحصاءات الوصفية لاكتشاف اتجاهات البيانات وانحرافها، تم دراسة أثر ملكية المصارف في كل من تركيز محفظة القروض وحجم المخاطر ونسبة العائد، وتم إجراء تحليلات متعددة المتغيرات لتحديد العوامل التي تؤثر على عائد محفظة القروض. تتكون هذه التحليلات الأخيرة من نهج الانحدار المتعدد للسنوات الرئيسية (2003 و 2007 و 2011) ومنهج الانحدار بيانات بانل للفترة 2003 إلى 2011.

تكشف النتائج المجمعة للتحليل أحادي المتغير والمتعدد في هذه الدراسة أن أنواع الملكية المصرفية المختلفة (المصارف المملوكة للحكومة والمصارف المحلية والمصارف المملوكة للأجانب) في إندونيسيا تختلف فيما يتعلق بهيكل محفظة القروض (التكوين والتركيز) وحجم المخاطر . هذه الاختلافات تؤدي إلى نسب عوائد مختلفة.

التعليق على الدراسات السابقة: تتفق الدراسات السابقة من ناحية دراسة التنويع وما مدى أهميته في تجنب المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتطوير الأداء المصرفي، وتختلف دراستنا من ناحية المؤشرات المدروسة حيث أن بحثنا يعتمد على البيانات الكمية للائتمان حسب القطاع ومؤشرات الأداء المالي الدالة على المخاطر والربحية والهيكل المالي والنشاط، وهذا ما يعطي تصورا عن مجمل أداء المصرف إضافة إلى اختصاص هذه الدراسة خلال فترة الحرب على سورية.

- **مشكلة البحث:**

تهدف المصارف التقليدية الخاصة من خلال توظيف أموالها إلى تحقيق متطلبات القطاعات الاقتصادية من ناحية التمويل، ولكن هذا التمويل قد يواجه تحديات كبيرة من عدة جوانب، منها ما هو متعلق بالاعتبارات المصرفية وخاصة خلال الآزمة السورية، ومنها ما هو متعلق بالحاجات الأساسية للعملاء والقطاعات الاقتصادية، وبذلك من الممكن أن يكون التمويل غير متوافق مع خطط تنمية المصرف أو نسبة مساهمته في دعم مقوماتها ورفع مستوى أداءها، وذلك قد يعود إلى أن هذا التمويل هو غير كاف ليحقق الهدف المطلوب، وبالتالي عدم الوصول إلى الهدف الأساسي للمصرف في تحقيق نسبة مرتفعة من التوظيف المصرفي يشمل القطاعات الاقتصادية المستهدفة، ومن ذلك ظهرت مشكلة اختيار المصرف للقطاع الذي يحقق العائد الأعلى أو الجانب التمويلي الأفضل، وبذلك تتحدد السياسة الائتمانية أما بالتوجه نحو التنويع أو بالتوجه نحو التركز وخاصة في ظل العقوبات على سورية واحتمالية انخفاض الأرباح أو تصفية المشاريع بسبب الضغوط الاقتصادية، وبذلك يصبح دور المصارف أو القطاع المصرفي ضعيفاً في تنمية القطاعات التي لم يتم التوجه لها، لذلك انطلقنا في هذا البحث لقياس العلاقة بين التنوع المصرفي في المنح وفق القطاع الاقتصادي و الأداء المالي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي، ومما سبق تتلخص مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل التالي:

- ماهي العلاقة بين الائتمان المصرفي وفقاً للقطاع الاقتصادي و الأداء المالي المصارف الخاصة خلال الفترة (2011-2018)؟

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة مساهمة تنويع توظيفات الأموال في المصارف السورية الخاصة في أداء المصارف، ودراسة مستوى فاعلية وكفاية درجة في رفع الأداء المالي، وذلك للوصول إلى تحديد مدى الترابط بين تنويع التسهيلات حسب القطاع والأداء المالي في مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

- **أهداف البحث:**

تتلخص أهداف البحث بالآتي:

1- التعرف على التسهيلات المصرفية في مصرف بيمو وما هي استراتيجية تنويع أساليبها وفقاً للقطاع الاقتصادي.

2- قياس العلاقة بين الائتمان المصرفي وفقا القطاع الاقتصادي والأداء المالي لمصرف بيمو خلال الفترة (2011-2018).

3- ايجاد نموذج رياضي يعبر عن العلاقة بين الائتمان المصرفي وفقاً للقطاع الاقتصادي ومؤشرات الأداء المالي.

- **متغيرات البحث :**

تمثل المتغير التابع بـ: مؤشرات الأداء المالي لمصرف بيمو

بينما تمثل المتغير المستقل : حجم الائتمان المصرفي وفقاً للقطاعات الاقتصادية الممولة (المالي، العقاري، الزراعي، الصناعي، تجاري، خدمات)

- **فرضيات البحث:**

وتتمثل بالفرضية الرئيسية التالية:

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان المصرفي وفقا للقطاع الاقتصادي والأداء المالي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى اتباع المصارف لاستراتيجية تنويع التسهيلات المصرفية وعلاقتها بالأداء المالي، وتمثلت بدراسة تطبيقية على مصرف بيمو السعودي الفرنسي كونه أحد المصارف الرائدة في سورية.

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم جمعها من كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والإيضاحات المرفقة بالتقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمنشورة على موقعي سوق دمشق للأوراق والمالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية، إضافة إلى المعلومات المكتبية المتمثلة بالكتب والمراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS من خلال تطبيق أسلوب تحليل الارتباط القانوني، وكانت بيانات هذه الدراسة هي مشاهدات سنوية تم جمعها لفترة زمنية تمتد لـ 8 سنوات من عام 2011 لغاية عام 2018.

أولا: تنويع التسهيلات المصرفية:

تختار المصارف مجلات المنح الائتماني بعناية شديدة وتأخذ ضمانات مناسبة لقاء منحها الائتمان تُشعر المصرف بالأمان اتجاه ائتمانه، ومع ذلك قد تواجه المصارف بعض مخاطر الائتمان نتيجة تعرض إحدى

الصناعات أو القطاعات التجارية لتدهور وكساد للأسباب خارجة عن أرادتها; كتخفيض سعر بعض المنتجات والسلع بشكل حاد بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والاضطرابات السياسية في أحد المناطق الجغرافية ذات الآثار السلبية المدمرة على أحد قطاعات الأعمال المزدهر والمنتج.

يتبع المصرف مبدأ تنويع التعرضات الائتمانية للحفاظ على مصلحته لمواجهة مثل هذه الحالات الطارئة غير المتوقعة.

ويعني ذلك أن على المصرف تجنب منح الائتمان إلى شركة واحدة أو إلى عدد محدد من الشركات الكبيرة فقط (التركز الاسمي) أو تركيز ائتمانه في عدد قليل من الصناعات أو في عدد قليل من المدن أو المناطق، أو التعرض الكبير إلى قطاعات اقتصادية مترابطة ومشتركة بالعوامل الأساسية المسببة للتعثر (التركز القطاعي) (Martin, 2010).

بل يجب أن تكون التعرضات موزعة على عدد كبير من العملاء الذين ينتمون إلى مختلف الحرف والصناعات. وبهذا يقوم المصرف بتنويع المخاطر الملازمة لمنح الائتمان فإذا واجه أحد العملاء الكبار تعثرا مالياً أو تعرضت إحدى قطاعات التجارة أو الصناعة لتدهور، فإن الوضع العام للمصرف لن يكون في خطر(Maubi, 2014) .

وهكذا، يمكن تعريف تنويع المحفظة الائتمانية على أنها عملية وضع الحدود على إجمالي التعرضات الائتمانية للمقترضين والعملاء ضمن المجموعة الواحدة أي وضع حد أقصى للتعرض الفردي لأي مقترض أو صناعة أو بلد والذي يقوم على أساس تصنيف العملاء ضمن مجموعات (صناعية، اقتصادية، تجارية..) وبشكل يمكن المصرف من تحديد احتياجات كل مجموعة وتحديد المخاطر المرتبطة بها على ضوء أوزان ودرجات المخاطر وبالتالي توزيع الائتمان على كافة الشرائح. حيث يعتبر تنويع المحفظة إحدى الأدوات الأساسية التي تساعد المصارف على إدارة مخاطرها الائتمانية (Maubi, 2014) .

ويعتمد مفهوم التنويع على أن المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على تطوير قيمة مكونات المحفظة لديها ارتباطات منخفضة أو سالبة بحيث تتفادى وجود مكونات ضمن المحفظة ذات ارتباطات عالية بهدف تقليل خطر تعثر كامل المحفظة في حال تعثرت إحدى مكوناتها.

- **التنوع حسب القطاع الاقتصادي في المصارف السورية الخاصة:**

إن التركز في الائتمان حسب القطاع الاقتصادي قد شهد تقلبات في الفترة السابقة وخاصة خلال الآزمة السورية التي كان من اكبر أثارها تدهور القطاع المصرفي والتقيد الشديد في منح الائتمان المصرفي فبعد أن شهدت القطاعات الاقتصادية تطورا ايجابيا في الفترة ما قبل الآزمة فقد تطور القطاع الصناعي بنسبة 51% وقد شكل 12% من الائتمان الممنوح، وتطور القطاع التجاري بنسبة 31% وقد شكل 14% من الائتمان الممنوح، وكان هناك تراجع بسيط في القطاع العقاري بنسبة 2% وقد شكل 1% من الائتمان الممنوح، بينما كان التطور الأكبر هو لقطاعي الزراعة والخدمات فهم على التوالي 69% و 66% وقد شكل كل منهما على التوالي 0.26% و12.8% من الائتمان الممنوح (التقارير السنوية للمصارف الخاصة بين عامي 2011-2018).

ونلاحظ مما سبق بأن كان هناك تركز ائتماني نحو القطاع الصناعي والتوجه إلى الاستثمار الآمن، ويأتي في المرحة الثانية الائتمان التجاري ، ومن الملاحظ الاهتمام بمجال الإقراض الزراعي الذي تطور بشكل ملحوظ إضافة إلى القطاع الخدمي.

أما في عام 2013 الذي واجه في القطاع المصرفي اكبر تأثير للازمة ، إذ واجه أكبر انخفاض هو في المجال الخدمي إذ انخفضت التسهيلات بنسبة 52% ، وانخفاض الائتمان الزراعي بنسبة 48% ، والتجاري بنسبة 33%

والصناعي بنسبة 6%، وذلك بسبب توجه المصارف إلى الاحتفاظ باحتياطيات وودائع لدى المصارف الأخرى، أما بالنسبة للقطاع العقاري فقد كان مجال أمن بسبب التضخم المتلاحق في أسعار العقارات مما اكسبه فرصة التعويض اذا حدثت مخاطر عدم السداد، وكان القطاع الزراعي هو الأضعف بنسبة 0.12% (التقارير السنوية للمصارف الخاصة بين عامي 2011-2018).

ونلاحظ أنه في عام 2013 كان عام من التحفظ الشديد في القطاع الائتماني، وفي عام 2017 فقد عادت المصارف إلى منح الائتمان وشهدت كافة القطاعات تطورا ايجابيا عدا قطاع الصناعة فقد شهد انخفاضا بنسبة 27% عن عام 2013، وكان اكبر تطور في القطاع الزراعي بنسبة 519% ومن ثم المالي 203%، ومازال القطاع المالي في طليعة القطاعات الأخرى وذلك بنسبة 86% من إجمالي الائتمان وذلك على حساب القطاعات الأخرى.، وقد كان التوجه للمنح في مجال القطاع التجاري فبلغت نسبته من إجمالي الائتمان 6.8% ، والشخصي 3.53% والصناعة 2.8% ، بينما قطاعي العقاري والزرعة فحظيت بنسب ضئيلة (التقارير السنوية للمصارف الخاصة بين عامي 2011-2018).

ثانيا تقييم الأداء المالي

تم تعريف تقييم الأداء المالي بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة، بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل (عبدالغني، 2007).

ومن وجهة نظر أخرى عرف تقييم الأداء المالي بأنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، التي تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة، وتحديد الانحرافات الإيجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة له (الربيعي و راضي، 2011) .

وفي تعريفٍ اخر لتقييم الأداء المالي(وهي عملية اجتماعية تفاعلية يتم من خلالها تحويل الأرقام المالية في المؤسسات والشركات لتصبح ذا معنى ، حيث إن هذه الأرقام هي الأساس لاتخاذ أهم القرارات في مختلف الأقسام وعلى مستوى الشركات والمنظمات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي أيضاً) (hull، 2012).

- **أهداف تقييم الأداء المالي:**

يتحدد الهدف من عملية تقييم الأداء المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المصرف أو لدى المستفيد من عملية التقييم حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، مساهمةً في الكشف عن مدى تحقق القوة الإيرادية والتدفقات النقدية في المصارف في ضوء دراسة العديد من العوامل الأخرى معها.

واستناداً لذلك يسعى تقييم الأداء المالي لتحقيق الأهداف التالية: (أبوزعيتر، 2006)

أ- يساعد في التوصل فيما إذا كانت النتائج الفعلية قد تمت وفقاً للأهداف والخطط المرسومة مسبقاً، وبناءً على الاستغلال الأمثل للموارد.

ب- تطبيق مدى كفاءة وأهمية الإدارة المصرفية، من خلال التوصل إلى مدى تحقيق المصرف للأهداف الموضوعة مسبقاً، فإذا كانت النتائج والعمليات المحققة قريبة من المؤشرات المستهدفة، تعتبر الإدارة ذات كفاءة عالية، وإذا كانت النتائج والعمليات أقل من المؤشرات المستهدفة، تعتبر الإدارة المصرفية ذات كفاءة متدنية، وهنا يأتي دور الهيئة العامة الخاصة في الشركات والمصارف، واستبدال هذه الإدارة بأفضل منها.

ت- تساعد عملية تقييم الأداء المالي في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وكشف أسبابها، مساهمةً أيضاً في التوصل إلى وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها في الوقت المناسب، والكشف عن نقاط القوة والضعف والعمل على المحافظة عليها، دعمها وتقويتها، وبذلك تساعد عملية التقييم بوصول الشركة إلى أفضل الأهداف.

ث- تصحيح الموازنات التخطيطية، الموضوعة بشكل خاطئ، ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والأهداف المراد الوصول إليها وبين الواقع والإمكانيات المتاحة، بحيث تشكل نتائج التقييم قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية (مسعودي، 2015).

ج-التعرف على مقدرة وكفاءة الشركات في استثمار الموارد المتاحة، لتحقيق الأرباح، والقدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة وقصيرة الأجل.

ح-دراسة وتحديد القيمة الحقيقية لأسعار أسهم الشركات والقيمة العادلة لها، عبر دراسة جميع المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية للشركات عبر السنوات السابقة، والتوقعات بالنتائج المستقبلية (مالك، 2011).

وبالإضافة إلى ما سبق يمكن تخصيص المصارف بعدد من الأهداف الأخرى التي ترنو إليها بالإضافة إلى الأطراف الخارجيين الذين لهم علاقة مع المصارف من خلال عملية تقييم الأداء المالي (عشى، 2002):

أ- معرفة حقيقة الوضع المالي للمصرف وذلك من خلال التعرف على الفوائد الدائنة والفوائد المدينة والتكاليف الأخرى ومن ثم تحديد مستويات الفوائد والموازنة بينها وبين التكاليف.

ب- تهدف عملية التقييم في المصارف في التوصل إلى إيجاد أفضل النسب من السيولة والربحية، والتي تعتبر من أهم النسب في المصارف ، وعبر الموازنة بينهما ودراستها واتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص تحقيق درجة عالية من الأمان لتلبية المسحوبات من الودائع، وفي نفس الوقت العمل على دراسة فرص الاستثمار وزيادتها، والمساهمة في رفع نسب الربحية.

ت-تساعد عملية تقييم الأداء في تقييم سياسات المصرف ونتائجها فيما يرتبط بعمليات استثمار الأموال، عبر مقارنة العوائد المحققة مع المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها، ومقارنتها مع مصارف أخرى، تساعد في التوصل إلى نتائج أفضل.

ث- تلعب دوراً هاماً في عملية الرقابة والتقويم، عبر كشف الأخطاء والانحرافات في حال وجودها مبكراً، أو عند القيام بالتحليل الدوري، والعمل على اتخاذ القرارات الهامة فيما يخص علاجها.

ج-مقارنة المصرف مع بقية المصارف في القطاع المصرفي، عبر تحديد حجم المصرف في القطاع المصرفي وحصته السوقية، مما يشكل حافز لدى كل إدارة مصرفية، لتحسين أداء المصرف، والعمل على تحسين حصته السوقية (كنعان، 2015).

ح-مقارنة الأداء المالي للمصرف مع المصارف المحلية والعالمية أيضاً، والتوصل إلى حقيقة وضعه محلياً وعالمياً، وهل يحقق جزءاً من المعايير المصرفية العالمية.

- **أهمية تقييم الأداء المالي ومحددات استخدامه:**

تأتي نتائج عملية تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة وخاصة في المصارف ، وبما أن هنالك العديد من الجهات ترتبط مع عمل المصارف والتي تحتاج أيضاً إلى تقييم الأداء وكل ذلك يظهر أهمية الأداء المالي وتقييمه، منعكساً ذلك في العديد من النقاط التالية (عشى، 2002):

1. الحصول على مؤشرات ونسب مالية ذات دلالة معنوية تعطي فكرة عن مدى فعالية المصارف وقدرتها على الاستمرارية والنمو.
2. المساهمة في عملية التخطيط المالي في المصارف ، والمساعدة في رسم استراتيجيتها، نحو إعداد الخطط المستقبلية التي ستعمل عليها المصارف .
3. تلعب دوراً هاماً في معرفة مدى قيام الوحدات والأقسام بالمهام المناطة بها، نظراً لحساسية عمل المصارف وأقسامها.
4. تحديد مدى كفاءة المصارف في استقطاب الودائع وإعادة استثمارها.
5. يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المصارف في تحقيقها لأهدافها.
6. إعداد الجو المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات الملائمة.
7. تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تحتاج إلى عملية إشراف بشكل أكبر.
8. التوصل عبر عدد قليل من الأرقام إلى أهم المعلومات الهامة عن المصارف، موفرةً الوقت أيضاً، وإلى الحكم على أدائها، بدلاً من التحليل الكامل لجميع أرقام الميزانيات وقوائم الدخل.
9. المساهمة في وضع الإطار التشريعي للمصارف ، بحيث يحاكي الواقع المصرفي.
10. إعطاء صورة أن المصارف تحقق أداء جيد فقط غير كافية، حيث يجب مقارنة هذه النسب مع قيم ونسب السوق، لمعرفة وضع وموقف المصارف من جميع الجوانب (Mihaela, 2014).
11. تلعب دوراً هاماً النسب المالية والنماذج المستخدمة لتقييم الأداء المالي عبر القدرة في إجراء بعض التعديلات التي تقلل من تأثير الموسمية (Mihaela, 2014).

النتائج والمناقشة:

ان دراسة التسهيلات للقطاعات الاقتصادية تشكل مجمل النشاط المصرفي ولذلك ان دراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الأداء المصرفي تشكل أهمية كبيرة لاستمرارية القطاع المصرفي، وذلك باتباع أسلوب الارتباط القانوني حيث أن المتغيرات الداخلة في التحليل هي : المتغيرات المستقلة (الزراعة، الصناعة، تجارة، الخدمات)، المتغيرات التابعة (نسبة كفاية رأس المال، نسبة التعثر، نسبة العائد للأصول، نسبة التسهيلات إلى الودائع) في مصرف بيمو السعودي الفرنسي، والبيانات هي على الشكل التالي:

الجدول (1) مؤشرات الدراسة الخاصة بمصرف بيمو

YEAR	نسبة كفاية راس المال	نسبة االتعثر	نسبة العائد على الاصول	التسهيلا ت على الودائع	الائتمان الصناعي	الائتمان التجاري	الائتمان الزراعي	الائتمان الخدمي
2011	0.1850	0.1409	0.0036	0.6706	4088435.77	7598636.17	100088.38	21572981.65
2012	0.2223	0.3189	-0.0108	0.4848	5129915.19	6304765.00	62594.47	15356116.98
2013	0.2228	0.3711	-0.0077	0.3390	4519410.37	7075888.88	74372.25	12454947.49
2014	0.2078	0.3667	-0.0003	0.3388	5170194.24	8444620.52	165803.71	14096509.36
2015	0.2239	0.2921	0.0013	0.3702	6096676.68	22386492.63	345843.41	8307240.67
2016	0.3038	0.3156	0.0077	0.2745	4928698.83	20821190.08	246672.27	9305866.35
2017	0.2859	0.2603	0.0069	0.1927	10495629.06	19436102.15	58796.17	16731419.60
2018	0.2698	0.1626	0.0093	0.1386	19431467.37	33871191.54	91245.29	24156972.86

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

1.مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تم تشكيل مصفوفة الارتباط لكل من مجموعة المتغيرات المستقلة ومجموعة المتغيرات التابعة، حيث يتم استبعاد المتغير ذو الارتباط القوي ($r > 0.95$) مع متغير واحد على الأقل من ضمن كل مجموعة متغيرات.

يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (الائتمان حسب القطاع)، وهي على الشكل الاتي:

الجدول (2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الائتمان حسب القطاع في مصرف بيمو

		الائتمان الصناعي	الائتمان التجاري	الائتمان الزراعي	الائتمان الخدمي
الائتمان الصناعي	Pearson Correlation	1	.816*	-.246-	.617
	Sig. (2-tailed)		.013	.557	.103
	N	8	8	8	8
الائتمان التجاري	Pearson Correlation	.816*	1	.299	.183
	Sig. (2-tailed)	.013		.472	.664
	N	8	8	8	8
الائتمان الزراعي	Pearson Correlation	-.246-	.299	1	-.679-
	Sig. (2-tailed)	.557	.472		.064
	N	8	8	8	8
الائتمان الخدمي	Pearson Correlation	.617	.183	-.679-	1
	Sig. (2-tailed)	.103	.664	.064	
	N	8	8	8	8

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن معاملات الارتباط جميعها ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي علاقة متينة جدا أو تامة بين المتغيرات المدروسة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات المستقلة بالتحليل، ويظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء المصرفي)، وهي على الشكل الاتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الأداء المصرفي

		نسبة كفاية رأس المال	نسبة التعثر	نسبة العائد على الأصول	التسهيلات على الودائع
نسبة كفاية رأس المال	Pearson Correlation	1	.011	.566	-.785-*
	Sig. (2-tailed)		.979	.144	.021
	N	8	8	8	8
نسبة التعثر	Pearson Correlation	.011	1	-.584-	-.156-
	Sig. (2-tailed)	.979		.128	.712
	N	8	8	8	8
نسبة العائد على الأصول	Pearson Correlation	.566	-.584-	1	-.447-
	Sig. (2-tailed)	.144	.128		.267

	N	8	8	8	8
التسهيلات على الودائع	Pearson Correlation	-.785-*	-.156-	-.447-	1
	Sig. (2-tailed)	.021	.712	.267	
	N	8	8	8	8

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن معاملات الارتباط جميعها ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي علاقة متينة جدا أو تامة بين المتغيرات المدروسة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات التابعة بالتحليل.

2.**اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:** بعد التأكد من علاقة الارتباط الخطي ضمن كل مجموعة من المتغيرات قمنا بالتأكد من أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي باختبار فرضية العدم التالية:

- **لايوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي.**

لاختبار الفرضية قمنا باختبار Kolmogrov-Smirnov للمتغيرات الداخلة بالتحليل، ويظهر الجدول التالي قيمة الاختبار لجميع المتغيرات الداخلة بالتحليل:

الجدول (4) اختبار Kolmogorov-Smirnov لمتغيرات الدراسة

		نسبة كفاية رأس المال	نسبة التعثر	نسبة العائد على الأصول	التسهيلات على الودائع	الائتمان الصناعي	الائتمان التجاري	الائتمان الزراعي	الائتمان الخدمي
N		8	8	8	8	8	8	8	8
Normal Parameters[a,b]	Mean	.240161	.278499	.001260	.351159	7482553.4395	15742360.869	143176.9943	15247756.868
	Std. Deviation	.0414099	.0863949	.0072896	.1676192	5230134.66024	9971319.14238	103646.52029	5531695.40450
Most Extreme Differences	Absolute	.278	.187	.168	.205	.354	.268	.286	.144
	Positive	.278	.160	.141	.205	.354	.268	.286	.144
	Negative	-.138-	-.187-	-.168-	-.102-	-.258-	-.172-	-.208-	-.124-
Test Statistic		.278	.187	.168	.205	.354	.268	.286	.144
Asymp. Sig. (2-tailed)		.069[c]	.200[c,d]	.200[c,d]	.200[c,d]	.004[c]	.095[c]	.053[c]	.200[c,d]

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة sig لجميع المتغيرات هي اكبر من 0.05 ويمكن قبول فرضية العدم التي تقول لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي، ما عدا الائتمان الصناعي فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وللتأكد من أن المتغير الذي لم يخضع للتوزيع الطبيعي بأنه يتبع توزيع قريب من التوزيع الطبيعي، نطبق اختبار M-estimators الذي يعطينا اربع قيم لتوقعات الوسط الحسابي بعد التخلص من تأثير القيم الشاذة على المتوسط الحسابي لكل متغير، وتختلف هذه المتوسطات في طريقة اختلاف الأوزان التي تعطى لكل حالة حسب بعدها عن مركز ثقل النزعة المركزية (البحر و التنيجي، 2014)، ويظهر الجدول التالي قيم هذه الاختبارات:

الجدول (5) اختبارات M-Estimators

	Huber's M-Estimator[a]	Tukey's Biweight[b]	Hampel's M-Estimator[c]	Andrews' Wave[d]
الائتمان الصناعي	5078627.3809	4976658.1489	5059701.3614	4976605.8363

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

نلاحظ أن قيم المتوسطات هي متقاربة فيما بينها مما يشير أنها تتوزع توزيع قريب من التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكننا إدخاله بالتحليل.

وبعد أن توصلنا إلى أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي والقريب من الطبيعي وأن المتغيرات لا يوجد بينها ارتباط تام أو شبه تام يمكننا اعتماد نتائج الارتباط القانوني المعياري للحصول على النماذج القانونية المعيارية.

3.النماذج القانونية المعيارية:

كما اسلفنا من ناحية صياغة الفرضيات الخاصة بالنماذج القانونية المعيارية، يمكننا صياغة الفرضية التالية:

H_0– لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان حسب القطاع ومؤشرات الأداء المالي لمصرف بيمو.

H_1– يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان حسب القطاع ومؤشرات الأداء المالي لمصرف بيمو.

بإدخال بيانات متغيرات الدراسة نحصل على النتائج التالية:

الجدول (6) معنوية معاملات الارتباط

	Correlation	Eigenvalue	Wilks Statistic	F	Num D.F	Denom D.F.	Sig.
1	.999	1125899906842623	.000	22038.304	16.000	.638	.032
2	.987	38.992	.003	2.749	9.000	2.584	.246
3	.900	4.271	.129	1.789	4.000	4.000	.294
4	.568	.476	.678	1.427	1.000	3.000	.318

H0 for Wilks test is that the correlations in the current and following rows are zero

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

يظهر الجدول وجود أربعة معاملات ارتباط قانونية، وتشير نتائج اختبار Wilks–Lambda أن المعامل الأول معنوي عند مستوى دلالة 5%، أي أنها تختلف جوهريا عن الصفر وبذلك يمكن القول بأن هناك ارتباط معنوي قوي جدا بين الائتمان القطاعي ومؤشرات الأداء المصرفي وممثلة بزوج من المركبات القانونية وهي: (U1,V1)، بينما الازواج الاخرى غير دالة احصائيا.

وبعد التأكد من وجود ارتباط معنوي بين مجموعة المتغيرات المستقلة ومجموعة المتغيرات التابعة، يتوجب علينا الحصول على المعاملات القانونية المعيارية لمجموعتي المتغيرات المستقلة والتابعة والتي تجعل قيمة □ اكبر قيمة ممكنة ومن خلال الجداول التالية يمكننا استخراج المركبات القانونية كالتالي:

الجدول (7) المعاملات القانونية المعيارية للائتمان القطاعي

Variable	1
man	-.495-
tred	-.717-
agre	.696
serves	.545

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

الجدول (8) المعاملات القانونية المعيارية لمؤشرات الأداء المالي

Variable	1
CAR	-.236-
NFR	.773
ROA	.557
FOD	1.036

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

وبالتالي يمكننا كتابة النماذج المعيارية للأزواج القانونية (U1,V1) وهي كالتالي:

$$= - 0.495X1 - 0.717X2 + 0.696X3 + 0.545X4\ 1U$$

$$= - 0.236Y1 + 0.773Y2 + 0.557Y3 + 1.036Y41V$$

يمثل المركبان (U1,V1) الزوج القانوني الأول، وهما مرتبطان بمعامل ارتباط قانوني **0.999 =1** ويشير إلى أن 99.9% من التباينات الحاصلة في مجموعة المتغيرات التابعة تفسر من قبل مجموعة المتغيرات المستقلة.

4.تقييم النماذج القانونية:

بعد الوصول إلى النماذج القانونية يتوجب تقييم كفاءة هذه النماذج، وذلك من خلال حساب كفاءة التحميلات القانونية المباشرة والعابرة.

التحميلات القانونية المباشرة والعابرة :تشير التحميلات القانونية المباشرة إلى معاملات الارتباط بين المتغيرات والمركبات القانونية الممثلة لها وذلك بالنسبة لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة، للتعرف على أقوى المتغيرات المستقلة ارتباطاً بكل مركب UK، وأقوى المتغيرات التابعة ارتباطاً بكل مركب Vk.

أما التحميلات القانونية العابرة تشير إلى معاملات الارتباط بين المتغيرات والمركبات القانونية الممثلة لمتغيرات المجموعة الأخرى، وذلك للتعرف على أقوى المتغيرات التابعة ارتباطاً بكل مركب UK، وأقوى المتغيرات المستقلة ارتباطاً بكل مركب Vk (أحمد، العلي، و درياتي، 2018).

الجدول (9) التحميلات القانونية المباشرة للائتمان القطاعي

Variable	1
man	-.915-
tred	-.813-
agre	.234
serves	-.365-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

ان أقوى المتغيرات المستقلة ارتباطا بالمركب U1 هو (الائتمان الصناعي) بعلاقة عكسية قوية قدرها -0.915، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو (الائتمان الزراعي) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.234 .

ومن الجدول التالي نتعرف على معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمركبات القانونية الممثلة لها:

الجدول (10) التحميلات القانونية المباشرة لمؤشرات الأداء المالي

Variable	1
CAR	-.726-
NFR	.283
ROA	-.492-
FOD	.852

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

ان أقوى المتغيرات التابعة ارتباطا بالمركب V1 هو (نسبة التسهيلات إلى الودائع) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.852، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V1 هو (نسبة التعثر) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.283.
ومن ثم ننتقل إلى التحميلات القانونية العابرة المبينة في الجدولين التاليين:

الجدول (11) التحميلات القانونية العابرة للائتمان القطاعي

Variable	1
man	-.915-
tred	-.813-
agre	.234
serves	-.365-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

ان أقوى المتغيرات المستقلة ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (الائتمان الصناعي) بعلاقة عكسية قوية قدرها 0.915، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (الائتمان الزراعي) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.234

الجدول (12) التحميلات القانونية العابرة لمؤشرات الأداء المالي

Variable	1
CAR	-.726-
NFR	.283
ROA	-.492-
FOD	.852

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

ان أقوى المتغيرات التابعة ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (نسبة التسهيلات إلى الودائع) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.852، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (نسبة التعثر) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.283.

5.الكفاءة المباشرة والكفاءة العابرة: يتم تقييم كفاءة المركب القانوني باستخدام التحميلات المباشرة وهي تعبر عن النسبة المئوية التي يفسرها المركب القانوني من التباين الحاصل في مجموعة المتغيرات المكونة له، وتحسب من متوسط مربعات التحميلات المباشرة لكل مركب على حدا مع عناصر مجموعة المتغيرات المكونة له، وتسمى الكفاءة المباشرة، وأيضا يتم تقييم كفاءة المركب باستخدام التحميلات العابرة وهي تعبر عن النسبة المئوية التي يفسرها المركب القانوني من التباين الحاصل في مجموعة المتغيرات المقابلة له، وتحسب من متوسط مربعات التحميلات العابرة لكل مركب على حدا مع عناصر مجموعة المتغيرات المقابلة له، وتسمى الكفاءة العابرة (أحمد، العلي، و دريباتي، 2018)، وتظهر ضمن الجدول التالي:

الجدول (13) الكفاءة المباشرة والعابرة للمركبات القانونية

Canonical Variable	Set 1 by Self	Set 1 by Set 2	Set 2 by Self	Set 2 by Set 1
1	.422	.422	.394	.394

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

- الكفاءة المباشرة للمركبU1 تساوي 0.422 ، اي تفسر التغيرات الحاصلة في الائتمان حسب القطاع 42.2% من التباينات الحاصلة في U1.
- الكفاءة المباشرة للمركب V1 تساوي 0.394 ، اي تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشرات الأداء المصرفي 39.4% من التباينات الحاصلة في V1.
- الكفاءة العابرة للمركب V1 تساوي 0.422، اي تفسر التغيرات الحاصلة في الائتمان حسب القطاع 42.2% من التباينات الحاصلة في V1.
- الكفاءة العابرة للمركب U1 تساوي 0.394 ، اي تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشرات الأداء المصرفي 39.4% من التباينات الحاصلة في U1.

الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان حسب القطاع ومؤشرات الأداء المالي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي، والمعبر عنها بزوج مركب قانوني، وهي قوية جدا 0.999 خلال الفترة 2011-2018.

2. تم استخراج نموذج للعلاقة بين الائتمان حسب القطاع ومؤشرات الأداء المالي وهو:

- تبين العلاقة في النموذج بأن هناك تراجعا في كل من الائتمان لقطاع الصناعة والتجارة، بينما ازداد كل من قطاع الزراعة والخدمات، وذلك مترافقا مع انخفاض نسبة كفاية رأس المال وارتفاع كل من نسبة التعثر، نسبة العائد للأصول، نسبة التسهيلات إلى الودائع.
- ان الائتمان الصناعي حصل على حجم الائتمان الأكبر والأكثر أهمية من بين منح القطاعات الأخرى، بينما نلاحظ ان الائتمان الزراعي كان الأقل وذلك قد يعود إلى حساسية هذا القطاع وانخفاض مستوى الضمانة له
- إن نسبة التسهيلات إلى الودائع كان المؤشر الأكثر تأثيرا عن الأداء المصرفي وذلك بسبب انه يشير إلى حجم مخاطر التوظيف والمخاطر المصرفية في ان معا، واضعف المتغيرات تأثيرا في الأداء المصرفي هو نسبة التعثر وذلك قد يعود إلى سياسة التحوط المتبعة في المصرف.
- ان الائتمان الصناعي هو المؤشر الأكثر تأثيرا في الأداء المصرفي، بينما كان الائتمان الزراعي كان اضعفها.
- ان نسبة التسهيلات إلى الودائع هو المؤشر الأكثر تأثيرا في حجم الائتمان المصرفي بينما كان اضعف المتغيرات تأثيرا في حجم الائتمان المصرفي هو المتغير (نسبة التعثر) .
- تم التوصل الى النموذج المعياري للزوج القانوني (U1,V1) وهي كالتالي:

$$1U = -0.495X1 - 0.717X2 + 0.696X3 + 0.545X4 -$$

$$1V = -0.236Y1 + 0.773Y2 + 0.557Y3 + 1.036Y4 -$$

❖ التوصيات :

1) العمل على استعادة نشاط المنح للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية والعمل على رفع مساهمتها بشكل أفضل مما سبق بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وتوسع حجم الخدمات المجتمعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب .

2) ضرورة الاهتمام بمنح الائتمان للقطاعات المنتجة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر ووضع الخطط اللازمة لرفع معدلات الإنتاج التي تساهم بشكل مباشر.

3) العمل على تفعيل كافة أشكال الائتمان المصرفي التي اثبت تراجعا والعمل على تحسين المؤشرات المالية التي تراجعت أيضا ويمكن ملاحظتها من خلال المركبات القانونية المستخرجة.

4) تبين نتائج التحليل ضعف ارتباط بعض المتغيرات المدروسة مع النماذج التي تم التوصل إليها، بالرغم من الأهمية التي تتمتع بها هذه المتغيرات والمتعارف عليها اقتصادياً، الأمر الذي يتطلب العمل على تطويرها وجعلها اكثر فاعلية.

References:

1. Abdulghani,D. Measuring and evaluating financial performance in economic institutions. Algeria: University of Algiers. 2007.
2. Abu Zaiter,B. Factors affecting the profitability of commercial banks operating in Palestine. Gaza: The Islamic University. 2006.
3. Ahmed,R; Daher,H . entitled: A study of the reciprocal relationship between private bank credit and the performance of the industrial sector in Syria, Tishreen University. 2017.
4. Ahmed,W; Al-Ali,I; Dribati,Y. Building a mathematical model for the relationship between human development indicators and health services indicators An applied study on the coastal area. Syria: Tishreen University. 2018.
5. Al-Bahr,GH ; Al-Taniji,M. Statistical analysis of the questionnaire using SPSS program. Saber Center for Statistical Studies. 2014.
6. Al-Rubaie,H ; Radi,H. (2011). Bank governance and its impact on performance and risks. Amman: Al-Yazuri House.
7. Ashi,A. (2002). The financial performance of the economic enterprise: measurement and evaluation. Biskra: Mohamed Khudair University.
8. Atahau,A . (2014). Loan Portfolio Structures, Risk and Performance of Different Bank Ownership Types: An Indonesian Case. Indonesian: Degree of Doctor of Philosophy of Curtin University
9. Hibbeln,M. (2010). *Risk Management in Credit Portfolios: Concentration Risk and Basel II.* Springer-Verlag Berlin Heidelberg. P:57.
10. hull, J (2012). *Risk management and financial institutions.* new jersey: John Wiley & Sons.
11. Kanaan,A . Bank management and banking policies. university of Damascus. 2015.
12. Masoudi,S . Evaluate the financial performance of commercial banks. Algeria: University of Martyr Hama Lakhdar. 2015.
13. Maubi, M. (2014). *Corporate loan portfolio diversification and credit risk management among commercial banks in Kenya. Masters dissertation.* . Kenyatta University. Nairobi. P:28.